



الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

المناقشة الخاصة ببناءً على طلب الاتحاد الأفريقي:
"توجيه الاتهام إلى رؤساء الدول والحكومات الجارية ولايتهم وأثره على السلم
والاستقرار والمصالحة"

ملخص غير رسمي أعده المشرف على المناقشة

أولاً - المقدمة

١. في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ قرر مكتب جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية أن يوصي الجمعية، عملاً بالمادة ١٣ من نظامها الداخلي، بإدراج بند إضافي في جدول أعمال دورتها الثانية عشرة بعنوان "مناقشة خاصة ببناءً على طلب الاتحاد الأفريقي: توجيه الاتهام إلى رؤساء الدول والحكومات الجارية ولايتهم وأثره على السلم والاستقرار والمصالحة". أما الوثائق التي تلقتها الجمعية في هذا الصدد فهي الوثيقة ICC-ASP/12/1/Add.2 والمذكرة الإيضاحية التي تتضمنها.
٢. وقد أجريت مشاورات غير رسمية بين الوفود وأعضاء المكتب في لاهاي وفي نيويورك تمخضت عن صياغة أفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها إجراء هذه المناقشة المعنية. وبالاستناد إلى هذه المشاورات غير الرسمية قرر المكتب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إجراء هذه المناقشة على شكل حلقة تباحث يليها نقاش حوار غير رسمي. وعيّن المكتب في اجتماعه ذاته ممثل الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة، الرئيس الأول لجمعية الدول الأطراف، صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين، مشرفاً على المناقشة.
٣. وقد عُهد بتشكيل فريق المناظرين وتحديد المواضيع التي ستبحث إلى المشرف على حلقة التباحث، وذلك مع العلم بأن تشكيل الفريق سيتم بالتشاور الوثيق مع الدول الأطراف الأفريقية ورئيسة الجمعية. كما أُشير إلى اختيار المناظرين من بين أبرز الخبراء الذين تميزوا على مر السنين، ممن يحيطون إحاطة شاملة بأحكام نظام روما الأساسي، وبتاريخ التفاوض عند الإمكان.
٤. ونتيجة لذلك شكّل فريق المناظرين من البروفيسور شريف بسيوني، رئيس لجنة الصياغة في مؤتمر روما الذي عُقد عام ١٩٩٨، والبروفيسور شارلز جلوب (Charles Jalloh)، الذي اقترحت الدول الأطراف الأفريقية الأعضاء في المكتب، والسيدة جينابا ديارا (Djenaba Diarra)، المستشارة القانونية للاتحاد الأفريقي بالوكالة، التي اقترحتها أيضاً الدول الأطراف الأفريقية. وقد أعد السفير رولف إينار فيفيه (Rolf Einar Fife)، المدير العام

لإدارة الشؤون القانونية في النرويج، الذي كان أحد المنسّقين في مؤتمر روما الذي عُقد عام ١٩٩٨، مساهمة فيديو مسبقة التسجيل. ويضاف إلى ذلك أنه تم إعلام المكتب في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر باقتراح المجموعة الأفريقية، بتوافق الآراء، أن يكون البروفيسور جيتو موياي (Githu Muigai)، المدّعي العام في كينيا، في عداد فريق المناظرين.

٥. وقد جرت المناقشة الخاصة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ٢٠:٣٠. وبعد كلمات المناظرين التمهيدية، تناولت الكلمة ٢٩ دولة طرفاً ودولة تتمتع بصفة المراقب. كما إن عدة منظمات غير حكومية شاركت في النقاش الحواري^١.

ثانياً - النقاش

٦. أدلى البروفيسور بيسيوي والبروفيسور جلوح ببيانين افتتاحيين. وقدمت المستشارة القانونية للاتحاد الأفريقي بالوكالة آراء هذا الاتحاد، ودعمها في ذلك المدّعي العام في كينيا.

٧. ثم جرى نقاش بشأن مسألة توجيه الاتهام إلى رؤساء الدول والحكومات الجارية ولايتهم وآثاره على السلم والاستقرار والمصالحة أُكِّد حرصُ تتمتع الدولي الراسخ على مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تبعث على القلق.

٨. واستُشِفَّ من النقاش أنه يبدو من غير المرجح أن يتم في المستقبل القريب إدخال أي تعديل جوهري على نظام روما الأساسي، وذلك على الأخص في ضوء إجراء التعديل المنصوص عليه في النظام الأساسي ذاته. كما إنه أُنْتُقِ انتقاداً واسع النطاق على وجوب أن تنظر الجمعية في إمكانية دراسة حلول عملية تتوافق مع الإطار القانوني النافذ من شأنها أن تتناول الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي. ويتمثل أحد هذه السبل في إمكانية تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات سهراً على توفير الدرجة اللازمة من المرونة عند التعامل مع ظروف خاصة كان يتعذر توقعها عند اعتماد النظام الأساسي.

٩. وجرى أيضاً نقاش فيما يتعلق بإقامة التوازن الدقيق اللازم لتحقيق الأهداف المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب من جهة، والسلام والاستقرار من جهة أخرى. وأُقرَّ بأن ذلك يمثل مهمة جسيمة في ممارسة السلطة التقديرية على صعيد الملاحقة. وتمثل العتبة المناسبة فيما يتعلق بالبيانات مسألة يجب أخذها بالاعتبار في هذا السياق. وشُدِّد كذلك على أن البت فيما إذا كان توجيه الاتهام مناسباً وأتياً في حينه يمثل مسألة صعبة يواجهها المدّعون العامون أمام أي جهاز من أجهزة القضاء الجنائي.

١٠. وسلط الضوء بصورة عامة خلال النقاش على عنصر آخر هو أهمية مبدأ التكامل وكون المحكمة الجنائية الدولية محكمة يُلجأ إليها في المقام الأخير. فالمساءلة يجب أن تجري في المقام الأول والأهم على المستوى الوطني؛ في حين تمثل مساعدة الدول في تعزيز جهازها القضائي عملاً محورياً يمكن أن يسهم فيه كل المساهمين.

١١. وسجّل رضا واسع النطاق بأنه شرع في سيرورة مفتوحة للتحوار بغية تناول شواغل الدول الأفريقية وبالنحو الذي جرى وفقه تنظيم المناقشة الخاصة وإجرائها. وأُنْتُقِ على أنه ينبغي مواصلة هذا الحوار والمضي في تطويره، مع التركيز أيضاً على التدابير العملية الممكن اتخاذها لتناول المسائل التي أثّرت خلالها.

^١ تناولت الكلمة المنظمات غير الحكومية التالية: هيومن رايتس ووتش؛ كينيون من أجل السلام؛ الحقيقة والعدالة؛ اللجنة الكينية لحقوق الإنسان (العضو في الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان)؛ القسم الكيني للجنة الدولية للحقوقيين؛ نادي أصدقاء القانون في الكونغو. وتدخل أيضاً مثل قانوني للمحني عليهم.